PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mugaz**
DATE:	**4-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**Employees at NODCAR call on Prime Minister to intervene to save them from the stubbornness of officials**
PAGE:	**10**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Islam Lotfy**

التحقوا بالهيئة منذ ٢٠١٢ ولم يتم تعيينهم حتى الآن..

العاملون بـ«الرقابة الدوائية» يطالبون رئيس الوزراء بالتدخل لإنقاذهم من تعنت المسئولين

تقدم عدد من العاملين فى الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية، بشكوى لرئيس مجلس الوزراء، أبدوا فيها معاناتهم من تعنت رئيس الإدارة المركزية لموازنة الهيئات الخدمية، عبدالعزيز محمد الطنطاوى، لرفضه تثبيتهم على وظائفهم رغم حقهم القانونى فى ذلك بعد إبرام عقود عمل منذ عام ٢٠١٢.

وأوضحت الشكوى - التى حصلت «الموجز» على نسخة منها - أن الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية أعلنت عن ٥٠ وظيفة للعمل بصفة مؤقتة بعقد باب أول أجور موسمين وذلك بناءً على موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة من حيث المبدأ على الإعلان، وذلك بكتابهم رقم ٢٨٥٣ فى ٣١ أكتوبر ٢٠١١ على شغل وظائف مختص تشغيل وصيانة حاسب آلى، وفنى معمل، وسباك، ونقاش، ونجار، ومعاون خدمة وقد تم إجراء الاختبارات اللازمة لاختيار أفضل العناصر المتقدمة للوظائف وتمت مخاطبة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بأسماء الناجحين بالاختبارات وورد إلى الهيئة موافقة الجهاز على التعيين طبقًا للاعتمادات المالية لهم اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠١٢، حيث إن الاعتماد المدرج بالموازنة للعام المالى ٢٠١٢-٢٠١٣، ٥٥٠ الف جنيه.

وأشارت الشكوى إلى أن موافقة الجهاز المركزى على التعيين وردت بموجب كتابهم رقم ١٦٦١ فى ١١ يوليو ٢٠١٢ للتعاقد مع الذين تم اختبارهم لعام أول اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠١٢ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ما يوضح الالتزام بإجراءات الإعلان طبقًا للكتاب الدورى رقم ٧٩ لعام ٢٠١٢، وتم مخاطبة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بكتاب الهيئة رقم ١٦١٩٩٩ المؤرخ فى

٢٧ يونيو ٢٠١٣ بشأن الموافقة على تجديد التعاقد للعام الثانى، اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠١٣ وبذلك ورد إلى الهيئة كتاب الجهاز رقم ١١٠١٤٧ بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٣ بشأن الموافقة على تجديد التعاقد مع هؤلاء الناجحين اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠١٣ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤، إذ أن الاعتماد المدرج بالموازنة العام لعام ٢٠١٣-٢٠١٤، ٥٥٠ الف جنيه.

ولفتت الشكوى إلى أنّه تمت مخاطبة الجهاز بالتقرير رقم ٥٧٠ المؤرخ فى ٢ يوليو ٢٠١٤ بشأن الموافقة على التجديد لعام ثالث اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠١٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٥، وكذلك ورد إلى الهيئة التقرير رقم ١٥٦٢

فى ١٩ أغسطس ٢٠١٤ بشأن موافاة الجهاز ببياناتهم موضحًا بها الرقم القومى، وتم إرسال خطاب الهيئة رقم ٨٩٩ فى ٢٨ سبتمبر ٢٠١٤ بذلك، ثم ورد إلى الهيئة كتاب رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٢٣٩٩ بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٤ بشأن الموافقة على تجديد التعاقد مع هؤلاء الأشخاص اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠١٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٥، وبذلك أرسلت الهيئة إليه تقرير حمل رقم ٦٨٥ بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠١٥ بشأن الموافقة على تثبيتهم، ثم ورد إلى الهيئة كتاب رئيس الإدارة المركزية للترتيب وموازنة وظائف الجامعات والبحث العلمى رقم ٢٠٠٥٥٩ بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠١٥ الوارد بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٥ بشأن الموافقة على تثبيتهم.

ونوهت الشكوى بأنه رغم كل ما تقدم من إجراءات قانونية تم بموافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، إلا أنّ الإدارة المركزية لموازنة الهيئات الخدمية برئاسة عبد العزيز محمد الطنطاوى، أخطر الهيئة بأن التعاقد تم بالمخالفة للقانون وأن الهيئة تجاوزت حظر التعاقد المقرر بالقانون ١٩ لعام ٢٠١٢ وأن الجهاز يعمل على إنهاء عقودهم، رغم أن التعاقد معهم تم بموافقة ومباركة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة نفسه.

وأوضحت الشكوى أنّ المستشار القانونى لوزير المالية مصطفى حسن أبدى الرأى القانونى لهذه الحالة بقوله «إنّ قيام الجهة الإدارية بإبرام تعاقدات جديدة بعد صدور القانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٢، وإن كان يمثل مخالفة لأحكام القانون إلا أن ذلك لا يعفى الجهة الإدارية من الوفاء بالالتزامات المترتبة على إبرام تلك العقود إعمالا لنص المادة ١٤٨ من القانون المدنى والتى تقضى بأنه يجب تنفيذ العقد طبقًا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، إذ إن خطأ الجهة الإدارية فى إبرام تلك التعاقدات لا ينبغى أن يُضار منه أصحاب الشأن وذلك دون إخلال المسئولية الإدارية» ومن ثم فإن العاملين فى انتظار تدخل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لتنفيذ قراره وإنهاء تعنت رئيس الإدارة المركزية لموازنة الهيئات الخدمية، عبدالعزيز محمد الطنطاوى فى تعيينهم.

إسلام لطفى